# دراسة مقارنة لنظم جودة واعتماد التعليم الجامعي بين اليابان وليبيا

إعداد

علي محمد عمر العجيل*

## مقدمة:

لقد أصبح تطوير منظومة التعليم الجامعي من القضايا الرئيسة التي تشغل بال القائمين على العملية التعليمية في شتى أنحاء العالم إيماناً منهم بأن تكوين رأس المال البشري يعد الدعامة الأساسية لكل نهضة اقتصادية واجتماعية وتنمية مجتمعية مستدامة. وقد تُرجم هذا في تبني العديد من المقاربات وتجريب الكثير من وصفات الإصلاح بقصد الوصول بمستوى التعليم الجامعي إلى أعلى المستويات لينعكس ذلك على جودة التكوين والتأهيل للموارد البشرية لتمكينها من الاندماج في محيط عالمي يتميز بالتنافسية في جميع المجالات ومواكبة التطورات والتحولات التي يشهدها العصر مع تنامي اقتصاديات المعرفة وتحديات العولمة.

تعاني معظم مؤسسات التعليم العالي العربية تحديات كبيرة تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل، وخطط التنمية في معظم الدول العربية على حد سواء، وتعاني مخرجاتها من البطالة وخاصة في التخصصات الإنسانية والاجتماعية (١).

## مشكلة الدراسة:

هناك العديد من المبررات التى تؤكد ضرورة الاهتمام بدراسة نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي، منها زيادة الطلب الاجتماعي على الالتحاق بالتعليم الجامعي على مستوى العالم، حيت انتقل الالتحاق من النخبة إلى الكتلة إلى العالمية، وقد أشارت منظمة اليونسكو عام ٢٠١٠م إلى إن نسبة الالتحاق زادت بشكل كبير، وكذلك التغير في متطلبات سوق العمل أدت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والتكتلات الاقتصادية إلى حدوت تغييرات جوهرية في سوق العمل، واختفاء بعض بعض المهن والوظائف وظهور مهن وتخصصات جديدة ، ووجود تنوع كبير في أنواع ومجالات وأنماط التعليم الجامعي مع زيادة تكلفة العملية التعليمية مما ادى اهتمام المسؤولين عن التعليم الجامعي والبحت عن الية تحميه.

---

* بحث مشتق من رسالة دكتوراة

إن مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا تعاني من نفس المشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم الجامعي في باقي دول الأمة العربية. ومنها تدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية لمخرجاته، وهناك تحديات على المستوى المجتمعي والفني [٢]، وغياب المعايير الوطنية التي يجب الاسترشاد بها في تقييم أداء البرامج العلمية بالجامعات. وقد أخفقت السياسات التعليمية في ليبيا في إنجاز القسم الأكبر من الأهداف الخاصة بالارتقاء بجودة الجامعات، وبالتإلى هناك تدنٍ في جودة الجامعات الليبية بشكل عام. كما تعاني الجامعات الليبية من ضعف في الأداء، وتدني في مستوى المناهج والوسائل التعليمية المقدمة وعدم استيعاب ثقافة العولمة وثورة الاتصالات لتطوير آلياتها وضمان جودة مخرجاتها، مما انعكس بشكل سلبي على كفاءات الخريجين للتأقلم مع متطلبات سوق العمل وسد احتياجات المجتمع[٣].

وبالتإلى يمكن حصر مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن الاستفادة من خبرة اليابان فى مجال نظم الجودة والاعتماد فى تطوير نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي الليبي؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

- ما الإطار الفكري لنظم جودة واعتماد التعليم الجامعي ؟
- ما واقع نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في اليابان؟
- ما واقع نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في ليبيا؟
- ما أوجه الشبه والاختلاف في نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي بين اليابان وليبيا؟
- ما مدى الاستفادة من النتائج و التوصيات التى توصل اليها البحت في مجال تطوير نظم الجودة والاعتماد فى تطوير التعليم الجامعي الليبي؟

## منهج الدراسة:

يستخدم البحث الحالي منهج البحث المقارن معتمداً على عدة خطوات منها الوصف للتعرف على مفهوم نظم الجودة والاعتماد، وأنواع الاعتماد ،ومراحل اجراءات الاعتماد، وأيضا التعرف على الجهات المسؤولة على الاعتماد ،ثم خطوات التحليل والتفسير لنظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في اليابان، وليبيا.

## أهداف الدراسة:

استهدف البحث الحالي:

١- التعرف على الإطار الفكري لنظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في ضوء الاتجاهات الحديثة.

٢- التعرف على واقع نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في اليابان.

٣- الوقوف على واقع نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي في ليبيا.

٤- طرح الدروس المستفادة والتوصيات.

## أهمية الدراسة:

إن هذه الدراسة تتناول موضوع نظم الجودة والاعتماد وتطبيقاتها في الجامعات الليبية ، ويمكن تحديد أهميتها فيما يلي:

أ. إن دراسة نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي مطلب مجتمعي تفرضه طبيعة العصر الحديث بما يتسم به من التسارع التكنولوجي والمعلوماتي والعولمة.

ب.يتجاوب هذا البحث مع الاتجاهات العالمية التي تلح على جودة التعليم الجامعي في ظل عالم المنافسة والتميز.

## حدود الدراسة:

للدراسة مجموعة من الحدود تتمثل في:

• الحدود الموضوعية: يركز البحث الحالي على كيفية تطوير التعليم الجامعي في ليبيا، في ضوء خبرة اليابان في مجال نظم الجودة والاعتماد.

• الحدود المكانية: يتضمن دراسة التجربة اليابانية، وذلك بسبب تقدمها في مجال نظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي.

## مصطلحات الدراسة:

يهتم البحث بالمصطلحات التالية:

**[ أ ] الجودة :Quality**

يرجع أصل كلمة الجودة في اللغة، كما عرفها "معجم لسان العرب"، إلى الفعل "جاد"، ويقال جاد المتاع وجاد العمل فهو جيد، وجودة الشيء تعني حالته وصفته"[٤]. ويوضح مجلس اعتماد التعليم العالي الأمريكي ( Council for Higher Education Accreditation CHEA) الجودة بأنها "عملية تطبيق الأنظمة وتنفيذ الإجراءات التي تحدد بشكل مسبق من قبل المؤسسة المسئولة عن ذلك، كما أنه يحمل مضامين منع الفشل وتجنبه، والتأكد من تحقيق المواصفات المطلوبة، ولذا فهو يقترح الطريق الذي ينبغي السير فيه والأنشطة التي تضمن تحقيق ذلك"[٥]، كما تعرف نظم الجودة في التعليم الجامعي بأنها "ترجمة احتياجات ورغبات

وتوقعات(الدراسين) خريجي الجامعة، كمخرجات لنظام التعليم في الجامعات، إلى خصائص ومعايير محددة في الخريج وتكون أساساً لتصميم برامج مع التطوير المستمر"[٦].

**[ب] الاعتماد Accreditation:**

يعرف الاعتماد فى اللغة العربية بأنه: "الثقة والقصدية في فعل الشيء وكذلك الاعتراف بأن معهد أو مؤسسة تفي بمطالب أو شروط معينة"[٧]، كما يقصد به" الاعتراف الذى تمنحه هيئة الاعتماد لمؤسسة ما من أجل التأكد من أن المؤسسة تستطيع إثبات أن برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة، وأن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية، وذلك وفقاً للضوابط التي تنشرها الهيئة"[٨].

أما بالنسبة لتعريف الاعتماد طبقاً لمركز ضمان الجودة بليبيا هو أنه "مجموعة الاجراءات والعمليات التي يقوم بها المركز ضمان الجودة من أجل التأكد من أن المؤسسة قد حققت شروط ومواصفات الجودة المعتمدة، وأن برامجها تتوافق مع المعايير المعتمدة والمعلنة، وأن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمرة لأنشطتها الأكاديمية وفقاً للضوابط المعلنة"[٩].

## الدراسات السابقة:

سيتم عرض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت نظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في اليابان و ليبيا وهي كالآتي:

**[ أ ] الدراسات العربية:**

١- دراسة حسين سالم مرجين، المركز الوطني لضمان جودة التعليم في ليبيا (التحديات - الفرص خلال المدة من: ٢٠٠٦م -٢٠١٤م ( ٢٠١٦م) .هدفت الدراسة إلى تناول المركز الوطني لضمان جودة التعليم بليبيا وتحليله، والتعرف على أهم المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالجودة والاعتماد، بالإضافة إلى تتبع مراحل التطور التاريخي لنشأة الجودة والاعتماد حتى تأسيس المركز، والتعرف على أهم الممارسات الجيدة التي قام بها المركز، والمقارنة بين المركز الوطني وبعض هيئات ضمان الجودة والاعتماد الإقليمية، خاصة فيما يتعلق بالمهام والأهداف والتنظيم الإداري، وصولاً إلى تحديد رؤية جديدة للمركز الوطني وإعادة تعريفه[١٠].

٢- دراسة إبراهيم مسعود الفرجاني (٢٠١٤) بعنوان: مدى استعداد مؤسسات التعليم العالي الليبية لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استعداد الجامعات الليبية لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، وقد أشار الواقع العملي لمؤسسات التعليم العالي إلى

أنه مازالت الغاية بعيدة فيما يتعلق بهذا المفهوم سواء بالتخطيط أم من حيث الإعداد له أم من حيث غرس ثقافة تنظيمية تتناسب ومتطلبات تطبيقه، ولقد اهتم البحث بالتعرف على دور إدارة الجودة في مجال الخدمات، وتحسين مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي الليبية على المستوى الكلي(١١).

٣- دراسة إبراهيم عباس الزهيري (٢٠١١)، إعلان بولونيا في أوروبا وقوس قزح باليابان كمداخل لتطوير التعليم العالي ومدى الإفادة منها في الوطن العربي،هدفت الدراسة إلى دراسة تجربتين رائدتين للتغلب على مشكلات التعليم العالي في كل من أوروبا واليابان من أجل إحداث نقلة نوعية في نظم التعليم العالي في الوطن العربي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نقاط محورية يمكن الإفادة منها في تطوير التعليم العالي بالوطن العربي(١٢).

٤- دراسة رائد حسين الحجار (٢٠٠٥) التجربة اليابانية في الاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي والدروس المستفادة منها، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مؤسسات التعليم العالي الياباني ، ومراحل تطور نظام الجودة والاعتماد الياباني ، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى أن اليابان لديها أكثر من (٤٧٠٠) مؤسسة تعليم عإلى متميزة ومختلفة من حيث مهمتها وأهدافها وجهة الإشراف عليها ، وأن نظام الاعتمادية هيئة اعتماد للجامعات مستقلة وتطوعية (JUAA) والعلوم والتكنولوجيا وهيئات وكالات اعتماد حكومية تتبع وزارة التربية والثقافة(١٣).

[ب] – الدراسات الأجنبية :

1-Jalal A. Al-Hadi Salem Abider(2016).

بعنوان: سياسة التمويل للتعليم العالي ودور القطاع الخاص في ليبيا.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ظاهرة نمو التعليم العالي الخاص في ليبيا، وإستراتيجية السياسة التعليمية في فترة حكم القذافي التي تهدف إلى تشجيع الخصخصة للقيام بإصلاح نظام التعليم العالي، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والاقتراحات، منها وجود عدم توافق وانتظام بين الجامعات الخاصة والتعليم العالي والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى سوء المرافق، بالإضافة إلى انعدام الرؤية من جانب الحكومة جعل من السياسة العامة الحكومية غير فعالة للتعليم العالي الخاص في ليبيا(١٤).

2-Abdalmonem Tamtam, Higher education in Libya, (2011)

بعنوان: التعليم العالي في ليبيا نظام تحت الضغط

وهدفت الدراسة إلى تقديم نظرة شاملة عن نظام التعليم العالي في ليبيا وأوضحت الدراسة الفجوة الكبيرة في مستويات التعليم العالي بليبيا، أن هناك حاجة ملحة لمعالجة هذا عن طريق ملئها بما له علاقة بإتباع نظم الجودة، وقد طرح البحث عدداً من التوصيات تمثلت في تحديد نقاط الضعف في مؤسسات التعليم الجامعي بالإضافة إلى دور الحكومة الليبية في تمويل المشروعات التعليمية الجامعية بشكل فعال(١٥).

3 – Bern Mulveya, Christine Winskowski and Keith Comer (٢٠١١) بعنوان التطور في الاعتماد الجامعي الياباني:أهو مطابق للاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية أم يتجاوزه؟

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الاعتماد، وتم انتقاد منظمات التعليم العالي في الولايات المتحدة، لأنها تقوم بتقييم الكليات بناء على معايير عفا عليها الزمن، ولا تعطي ما يكفي من الوزن لقياس تعلم الطالب، وأنه لابد من حدوث تغييرات جوهرية في التعليم، ومن النتائج التي انتهت إليها الدراسة طبيعة أدوات قياس الجودة المطبقة في التعليم العالي باليابان والجهات المسئولة عن الاعتماد في الجامعات اليابانية ودقة معاييرها، على غرار الجامعات الأمريكية مع توضيح الاختلافات الكبرى بين الدولتين(١٦).

4– Mori Rie (2009)

بعنوان: نظم الاعتماد في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، منظور مقارن على المشاركة الحكومية.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الحكومة على عمليتي ضمان جودة واعتماد التعليم العالي فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وتوصلت إلى أن التعليم العالي جزء لا يتجزأ من البنية الاجتماعية، وبالتإلى لابد على الحكومات أن تعطي مساحة أكبر من الاهتمام للحصول على إنتاجية أفضل، ويجب أن لا تكون مشاركة الحكومة في إجراءات الاعتماد تعسفية بل تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من جودة التعليم. كما أوضحت الدراسة أن اليابان قد أدخلت نظاماً جديداً في الاعتماد مع وجود مشاركة حكومية، وأصبح نظامها أكثر تلاؤما مع التقاليد الوطنية(١٧).

تعليق عام على الدراسات السابقة:

تناول الباحث مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة وبعد العرض التحليلي لها من حيث الأهداف، وإبراز أهم النتائج فان هذا الجزء يهتم بتصنيف عناصر

كل دراسة ومدى الإفادة منها وتوضيح اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية وبين تلك الدراسات السابقة وفق التالي:

تناولت دراسة حسين مرجين (٢٠١٦) دراسة المركز الوطني لضمان جودة التعليم بليبيا وتحليله والتعرف على أهم المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالجودة والاعتماد بالإضافة إلى تتبع مراحل تأسيس المركز ويستفاد من هذه الدراسة في التعرف على واقع الجودة بالجامعات واختصاصات المركز وآلية عمله، وتناولت دراسة إبراهيم الفرجاني(٢٠١٤) مدى استعداد الجامعات الليبية لتبني فلسفة إدارة الجودة ويستفاد من الدراسة في التعرف على واقع تطبيق نظام الجودة في الجامعات الليبية وكذلك مدى انتشار الثقافة التنظيمية في إدارة الجامعات.

تناولت دراسة جلال الهادي(٢٠١٦) وهي رسالة دكتوراه في إحدى الجامعات الأجنبية ظاهرة نمو التعليم العالي الخاص في ليبيا، وإستراتيجية السياسة التعليمية في فترة حكم القذافي ويمكن الإفادة في الدراسة الحالية في التأكيد على ضرورة وجود سياسة واضحة بشأن التعليم الجامعي من قبل الدولة الليبية. كما تناولت دراسة عبد المهيمن طمطم (٢٠١١) وهي من الدراسات المنشورة في إحدى المؤتمرات الأجنبية، نظام التعليم العالي بليبيا ودور الحكومة الليبية في تمويل المشروعات التعليمية ويمكن الإفادة منها في التعرف على مستوى إصلاح التعليم الجامعي والاهتمام بجودته.

كما تناولت دراسة إبراهيم عباس الزهيري (٢٠١١) إعلان بولونيا في أوروبا وقوس قزح باليابان كمداخل لتطوير التعليم العالي ومدى الإفادة منها في الوطن العربي، وتناولت دراسة بيرن موليفيا (٢٠١١) نظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وتناولت دراسة ري موري (٢٠٠٩) نظم الاعتماد في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ويستفاد من هذه الدراسة في التعرف على خبرات دول الدراسة للمقارنة، وتناولت دراسة رائد حسين الحجار (٢٠٠٥) التجربة اليابانية في الاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي والدروس المستفادة منها، ويستفاد منها عند الحديث عن نظام الجودة والاعتماد في اليابان.

**[٢] أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

- اتفقت البحث الحالي مع الدراسات السابقة على أهمية البحث في مجال الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التأكيد على الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الرائدة في هذا المجال.
- اتفقت البحث الحالي مع الدراسات السابقة على الهدف الرئيسي أن إصلاح وتطوير التعليم الجامعي يتحقق من خلال تطبيق نظم الجودة والاعتماد.

• ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة كونها تسعي إلى تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم الجامعي بليبيا من خلال الاستفادة من خبرات دول الدراسة.

• تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات في المنهج المتبع حيث أن معظم الدراسات السابقة تستخدم المنهج الوصفي التحليلي بينما الدارسة الحالية تستخدم المنهج المقارن.

[٣] أهم نتائج الدراسات السابقة:

• أن الاعتماد الأكاديمي ضرورة فرضتها متغيرات العصر الحالي وأن الاعتماد الأكاديمي حافزاً للارتقاء بالعملية التعليمية بصورة كلية ووسيلة لاطمئنان المجتمع على مستوى خريجيه.

• أكدت على ضرورة الاستفادة من الخبرات والتجارب الرائدة في مجال الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي.

• وجود علاقة قوية بين جودة التعليم والنمو الاقتصادي.

الخطوات:

في ضوء مشكلة البحث، وتساؤلاتها، تسير خطوات الدراسة على النحو التالي:

أولاً: يشمل الإطار الفكري لنظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي من حيث المفهوم، ونشأة الجودة.

ثانياَ: دراسة نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي باليابان.

ثالثاً: دراسة نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي لليبيا.

رابعاً: إجراء دراسة مقارنة بين اليابان وليبيا، وتوضيح أوجه الشبه والاختلاف في تطبيق نظم الجودة والاعتماد الجامعي فيما بينها.

خامساً: تقديم الدروس المستفادة لتطوير نظم الجودة والاعتماد للجامعات الليبية في ضوء الاستفادة من خبرة دولة اليابان.

أولاً: الاطار الفكري للبحث

أ- المفهوم والنشأة لنظم الجودة والاعتماد:

سأتناول عرض لهده المفاهيم وفق التالي:

١ – مفهوم النُّظم:

النظام في مفهومة اللغوي، يعني: التأليف، والتركيب، والدمج بين الأجزاء؛ يقول العلامة ابن منظور في قاموسه لسان العرب" كل شئ قرنته بآخر، أو ضممت بعضه إلى بعض؛ فقد نظمته". والجمع أنظمة، ونظم، ويعرفه الدكتور بيومي الضحاوي بأنه" مجموعة من المكونات

المترابطة في كل واحد، وبينها علاقات تفاعلية منظمة وعلاقات تبادلية مع النظم الأخرى بغرض بلوغ هدف أو مجموعة من أهداف محددة [١٨].

٢- مفهوم الجودة لغة تعني الشئ الجيد ، وجود الشئ بمعنى صيره جيدا [١٩] .

وتتعدد المفاهيم الاصطلاحية للجودة ومن بينها:

ومن المعروف أن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مناسبة للابتكار والإبداع ضماناً للوفاء بالاحتياجات آنفة الذكر[٢٠]، كما تعني الدقة والإتقان عبر الالتزام بتطبيق المعايير القياسية للأداء[٢١]، وأيضا تعني مصطلح عام وشامل يشير إلى عملية تقويم مستمرة لجودة نظام التعليم العالي ومؤسساته وبرامجه ويعتبر آلية تنظيمية، ويركز على المسؤولية أو المحاسبية، والتحسين، وتقديم المعلومات، وإصدار الأحكام من خلال عملية متفق عليها ومعايير جيدة التكوين[٢٢].

٣- نشأه نظم الجودة

تشير المصادر التاريخية إلى أن الجودة ، ليست كما يدعي الغرب، نتاج الثورة الصناعية، بل إن لها أصولاً ترجع إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد عند البابليين في العراق، وخير دليل على ذلك ما ورد في قوانين حمورابي (١٧٨٠ق.م) من أنظمة وقوانين تشير بشكل واضح إلى استخدام الجودة في جميع مجالات الحياة[٢٣]، ولذا فإن مفهوم الجودة ليس مصطلحاً حديثاً، بل استخدم على مر العصور وعبر الحضارات المختلفة مثل: الحضارة المصرية اليونانية، الرومانية، والثقافات الأخرى، على سبيل المثال الجودة في مصر الفرعونية كانت علامة على الكمال، ويظهر ذلك من اهتمام المصريين القدماء بنوعية العمارة وخير دليل على ذلك بناء الأهرامات[٢٤].

إن لنظم الجودة أساساً في الموروث الإسلامي، وخير دليل على ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تشير إلى أهمية الجودة وإتقان العمل[٢٥]، حيث تضمنت بعض الآيات القرآنية بصورة غير مباشرة على ما يدل على الجودة، وذلك في قوله تعالى: {صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ} [٢٦]؛ حيث يشير مصطلح "الإتقان" في الآية إلى الجودة في العمل، وكذلك في قوله تعالي: {إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا} [٢٧]. كما جاءت أحاديث نبوية تحثُّ على تحقيق الجودة في العمل، منها : قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" [٢٨].

**٤- مفهوم الاعتماد Accreditation:**

**وتشتق كلمة الاعتماد في اللغة العربية من "عَمد"، حيث نجد "اعتمد الشيء، ويقال "اعتمد الرئيس الأمر": وافق عليه وأمر بإنفاذه، وبهذا يكون معنى الاعتماد : الإقرار والموافقة والمصادقة عليه. أما في اللغة الانجليزية فتشتق كلمة الاعتماد Accreditation من الفعل اعتمد Accredit بمعني يفوض، أو يصادق على الشيء، ويجعله معتمداً[٢٩]، وقد تعددت المفاهيم الاصطلاحية للاعتماد ومن بينها ما يلي:**

**عملية تقويم واعتراف وإجازة لبرنامج دراسي تقوم به منظمة أو هيئة علمية متخصصة، وتقرر بأن البرنامج يتحقق- أو يصل إلى الحد الأدنى الضروري من معايير الكفاءة والجودة الموضوعة سلفا من قبل هذه المنظمة أو الهيئة، والهدف الأساسي من هذه العملية طمأنة الرأي العام بأن هذا البرنامج ذو كفاءة أو مهارة تحقق تطلعاته أو طموحاته في الحصول على خريجين مؤهلين تأهيلاً عالياً"[٣٠]. بينما يعرف الاعتماد الجامعي في ليبيا "بأنه مجموعة الإجراءات والعمليات التي يقوم بها المركز من اجل التأكد من أن المؤسسة قد حققت شروط ومواصفات الجودة وضمانها وان برامجها تتوافق والمعايير المعتمدة المعلنة"[٣١].**

**ثانياً: نظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي باليابان:**

**تطورت الجامعات اليابانية بشكل مستمر، ودخلت في عمليات إصلاح مهمة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، واسهمت هذه الإصلاحات غالباً بالموجة الثالثة في تاريخ إصلاح التعليم العالي في اليابان، وقد شملت كل الجوانب الأساسية في نظام التعليم العالي: تحسين جودة التعليم الجامعي الأول، وتوسيع الدراسات العليا في التعليم الجامعي، وتحسين نظم التقويم الجامعي، وتطوير نظم اختبارات القبول[٣٢].**

**مرت اليابان بإصلاح تعليمي كبير بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥-١٩٥٢)، وفي عام ١٩٤٧م سُن قانون التعليم المدرسي الجديد(٦-٣-٣-٤) الذي يحدد سنوات الدراسة بست سنوات للتعليم الابتدائي، و(٣) سنوات للتعليم قبل الثانوي، و(٣) سنوات للتعليم الثانوي، و(٤) سنوات للتعليم الجامعي، ثم مددت مرحلة التعليم الإلزامي إلى تسع سنوات، وتم دمج مختلف مؤسسات التعليم في جامعات مدتها أربع سنوات، وخلال هذه الفترة فقدت الجامعات الإمبراطورية وضعها الرسمي كمؤسسات النخبة، ودمجت في نظام التعليم الجامعي الحديث، وأصبحت جميع الجامعات الوطنية تدار بنفس الوضع القانوني.**

**واعتمد نظام ضمان جودة مؤسسات التعليم على جهتين رئيستين: [٣٣]**

– جمعية اعتماد الجامعات اليابانية (JUAA) حيث أنشئت في ١٩٤٧م وكانت منظمة غير حكومية لاعتماد مؤسسات التعليم العالي وكان الغرض منها التحكم في جودة مؤسسات التعليم العالي التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية.

– الحكومة اليابانية اصدرت قانون إنشاء الجامعات في عام ١٩٥٦م و تضمن على المعايير واللوائح لإنشاء مؤسسات التعليم العالي مثل تنظيم المناهج، والدورات التي يجب تقديمها، ونسبة الطلاب إلى الموظفين، والمساحة المطلوبة لكل طالب.

ونتيجة للتوسع السريع في مؤسسات التعليم العالي بعد فترة الحرب وضعت الحكومة اليابانية مجموعة معايير ولوائح صارمة لتحقيق ضمان جودة المؤسسات التعليمية بالإضافة إلى نظام الاعتماد المؤسسي الطوعي(JUAA)، وبما أن الاعتماد كان طوعياً فلم تكن ثمة عقوبات قانونية لعدم التقديم للحصول عليه، كما أن تقييم جودة مؤسسات التعليم العالي وفق المعايير واللوائح التي وضعتها الحكومة آنذاك اقتصر على المتطلبات العددية مثل نسبة الطلاب إلى الموظفين وعدد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، ومساحة البناء والمرافق، وأهمل الأنشطة التعليمية والبحثية في عام ١٩٩٨ أصدر مجلس الجامعات تقريراً بعنوان"رؤية الجامعات في القرن الحادي والعشرين وإجراءات الإصلاح"، وتضمن المقترحات التالية:

– تعزيز جودة التعليم والبحث العلمي من خلال رعاية البحث عن المشاكل وحلها.

– ضمان استقلالية مؤسسات التعليم العالي من خلال توفير بيئة تعليمية وبحثية أكثر مرونة.

– تحقيق اللامركزية في الهيكل الإداري مع زيادة الاستقلالية في عملية صنع القرار وتنفيذ المشاريع.

– إنشاء نظام تقييم تعددي للرصد الذاتي، ونظام التقييم الذاتي جنباً إلى جنب مع نظام تقييم طرف ثالث.

ويرجع نجاح اليابان وتحقيقها للتقدم الهائل في وقت قياسي في الجودة التعليمية إلى الاعتماد بشكل أساسي على الكثير من مفاهيم الجودة، مثل الرقابة على الجودة وإدارة الجودة الشاملة وحلقات الجودة، وجميعها مفاهيم مرتبطة بنظم الجودة والاعتماد[٣٤].

وتتحدد المراحل الإجرائية التي تطبقها اليابان من أجل الارتقاء بمستوى جودة التعليم بما يلى [٣٥]:

– تقدير القيمة الاجتماعية للإنسان عملياً ونظرياً باعتبار أن الإنسان هو المحرك الرئيسي للجودة وصانعها.

– التوفيق بين توجيه المنتج وفق احتياجات السوق مع احترام رغباته واحتياجاته الخاصة.

- توجيه الأنظمة التعليمية والخدمية نحو احتياجات السوق الخارجي مع الحرص على دراسة احتياجات الأسواق المستقبلية.
- صياغة مبادئ الجودة من منظور تنافسي، لمواجهة التغيرات العالمية السريعة.
- استثمار التكلفة الاقتصادية للتعليم مع الحرص على تقليل الفاقد الكمي والنوعي من التعليم.
- استحداث وظائف للجودة وخاصة في قطاع التعليم.
- الربط بين مراحل تطبيق الجودة المختلفة والانتقال من مرحلة إلى أخرى عن طريق التأكيد على عمليات التقويم والتطوير.
- وضع مقاييس لضبط الجودة والتحكم.

**أولاً: فلسفة اعتماد التعليم الجامعي الياباني وأهدافه:**

وقد وجدت فلسفة نظم الجودة البيئة الصالحة لاستيعابها بالمجتمع الياباني، ويرجع ذلك إلى التقاليد اليابانية المعروفة بتقاليد زن Zen Tradition، والتي توجه الأفراد نحو إتقان العمل ومحاسبة النفس والألتزام بأداء أدوارهم بجدية واعتبار أنفسهم قدوة في سلوكهم كما أن الشعب الياباني يؤمن بالعديد من المبادئ التي تتوافق مع فكر الجودة، ومنها[٣٦]:

- مبدأ "المرتاى تاى" Murr Tai Tai، ويعنى المحافظة على أصغر الأشياء، فقد تربى الفرد الياباني على استثمار كل شيء ومقاومة الإسراف والاستهلاك.
- مبدأ الانتماء المخلص للوطن والسعي لإعلاء مكانته.
- مبدأ العمل بروح الفريق وفق نظام إنتاجي جماعي.

ومن هنا كانت الخصائص القومية والثقافية باليابان مهيأه لاستقبال ثقافة الجودة.

**ثانياً: هيئات الاعتماد التعليم الجامعي باليابان :**

بدأ نظام ضمان الجودة والتقييم في اليابان. في عام ١٩٤٧م تأسست جمعية الاعتماد الجامعي باليابانJUAA) The Japan University Accreditation Association)، بعد الحرب العالمية الثانية، وهي منظمة مستقلة غير حكومية برعاية ست وأربعين جامعة قومية ومحلية، حكومية وخاصة، على غرار وكالات الاعتماد بالولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت من ١٢ عضوا يمثلون هيئة الاعتماد الأكاديمي والاتحادات الوطنية للكليات والجامعات والمواطنين، منهم ثمانية أعضاء أكاديميون، وأربع أعضاء غير أكاديميين من أفراد المجتمع، وبدأت عملها في عام ١٩٥١م لتقويم مؤهلات الجامعات المتقدمة للحصول على العضوية الرسمية في جمعية الاعتماد الجامعي[٣٧].

وقد وضعت هذه الهيئة معياراً رسمياً معترفاً به من أجل عمل الجامعات، وقامت الهيئة نفسها بوضع نموذج مشابه لما هو في مؤسسات الاعتماد الإقليمية بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تسمي مجالس الاعتماد للتعليم ما بعد الثانوي Council On Post- secondary Accreditation (COPE))، ولهذا السبب فإن المؤشرات أو البيانات المطلوبة من أجل الاعتماد مشابهة بشكل كبير، لتلك الموجودة في مؤسسات الاعتماد للتعليم العالي الأمريكي، إلا أنه وعلى نحو مخالف عن النظام في الاعتماد الأمريكي فإن العضوية في JUAA ليست إجبارية لعمل الجامعات اليابانية، أما في الولايات المتحدة فالمؤسسات التي لا تملك العضوية، قد لا تحصل على المنح من قبل الحكومة المحلية(٣٨).

وفى عام ١٩٥٦م أصدرت الحكومة اليابانية قانون يتضمن معايير إنشاء الجامعات، ونص القانون على معايير ولوائح لإنشاء مؤسسات التعليم العالي مثل تنظيم المناهج والدورات التي يجب تقديمها، ونسبة الطلاب إلى الموظفين، والمساحة المطلوبة لكل طالب.

وفى عام ١٩٩٨م أوصى مجلس تأسيس الجامعة التابع لوزارة التربية والتعليم واللجنة الاستشارية بضرورة العمل بنظام تقويم الفريق الثالث أو التقويم الخارجي، وأكد المجلس على أن إصلاح الجامعات يعتمد على ترسيخ المفاهيم الأساسية الأربعة(٣٩):

- التعزيز النوعي للتعليم والبحث العلمي.
- جعل أنظمة التعليم والبحث العلمي أكثر مرونة لضمان استقلالية الجامعة.
- تحسين البنية الإدارية في مؤسسات التعليم العالي، كتسهيل عملية صياغة القرارات وتنفيذها.
- تنوع الجامعات والتطوير المستمر للتعليم والبحث العلمي، عن طريق تأسيس نظام تقويم متعدد الأشكال. ومهمة التقويم الخارجي توفير تغذية راجعة تساعد الجامعات على تحسين العملية التعليمية وكذلك البحثية وكذلك يعمل على نشر المعلومات عن أنشطة الجامعات ومخرجاتها، وهذا يمكن المجتمع من الحصول على المعلومات الكافية عن سير عمل الجامعات.

أ – الجهات المسؤولة عن الاعتماد في اليابان:

في عام ٢٠٠٠م أصدرت وزارة التربية نظاماً لتقويم البرامج التربوية والبحثية في الجامعات اليابانية، وطلبت من الجامعات الوطنية أن تقيم نفسها بواسطة المؤسسة الوطنية للدرجات الأكاديمية وتقويم الجامعات The National Institution for Academic Degrees and University Evaluation، وبدأت وزارة التربية نظام المراجعة الخارجي من قبل طرف ثالث، وهي المنظمة المستقلة NIAD-UE للتقويم والاعتماد من قبل وزير التربية

بوصفها وكالة للتقييم في اليابان، ولعبت دوراً رائداً في تطوير الكليات والمعاهد والمدارس العليا المهنية وتقيمها وقد اقرت NIAD-UE نوعين من التقييم للمؤسسات الجامعية (٤٠):

- التقويم عبر الفريق الثالث(تقويم خارجي).
- ضمان التطوير والمساءلة.

وتعد عملية تطبيق الجودة حسب المؤسسة الوطنية للدرجات العلمية (NIAD-UE) مهمة مستقلة لكل جامعة، حيث تضع الجامعة أهدافها في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وبعدها يأتي دور التقويم الخارجي معتمداً على هذه الأهداف ويكون وفق ثلاثة أنواع:

- التقويم حسب الموضوع (تعليم، بحث علمي، إدارة الجامعة، خدمة المجتمع).
- تقويم الأنشطة التربوية.
- تقويم الأنشطة البحثية.

ومن خلال الدراسة يتضح أن الهيئات المسؤولة عن اعتماد وجودة التعليم الجامعي على النحو التالي:

- وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا.
- اللجنة الاستشارية بوزارة التربية والثقافة.
- هيئة اعتماد الجامعات اليابانية(JUAA) التي تأسست عام ١٩٤٧م.
- المؤسسة الوطنية للدرجات الأكاديمية وتقويم الجامعات(NIAD.UA) التي تأسست عام ٢٠٠٠م.
- الهيئة اليابانية للكليات والجامعات الخاصة(RIIHE) التي تأسست في عام ٢٠٠٠ كمعهد بحوث التعليم العالي المستقلة، وفي عام ٢٠٠٤ سمحت لها وزارة التربية أن تصبح مؤسسة خاصة بإجراء تقييم الجامعات والكليات والأعمال المهنية.
- جمعية اليابان للاعتماد (JACA) التي أنشئت في عام ١٩٩٤ كمنظمة لدعم الكليات وتعزيزها وتحسينها، وفي عام ٢٠٠٥ أصبحت منظمة لإجراء تقييم لجميع الكليات الجامعية باليابان.

بالإضافة إلى ٨ وكالات أخرى تقوم بتقييم المدارس العليا المهنية مثل مؤسسة اليابان للقانون ومعهد تقييم المعلمين، ومجلس اعتماد التعليم الهندسي، وجميع هذه المؤسسات تستخدم معايير خاصة للتقييم وتعلن عن نتائج التقييم للجمهور(٤١).

ويتم اعتماد الجامعات اليابانية من خلال نظامين(٤٢):

• النظام الأول: الاعتمادAccreditation ، حيث يمنح الاعتماد للجامعات التي تتقدم لأول مرة لطلب العضوية الرسمية من هيئة الاعتماد.

• النظام الثاني: إعادة الاعتمادRe-Accreditation، حيث يمنح إعادة الاعتماد بعد مرور خمس سنوات من الحصول على الاعتماد الأول بالنسبة للجامعات التي تحصل لأول مرة على الاعتماد، ويمنح كل ٧ سنوات للجامعات التي حصلت على إعادة اعتماد من قبل، ولابد أن يمر على إنشاء الجامعة أربع سنوات حتى يكون لها الحق فى الانضمام لعضوية الهيئة.

وتعتبر عملية الاعتماد وعملية إعادة الاعتماد متشابهتين من حيث الطرق والإجراءات المتبعة للاعتماد، والفرق الأساسي هو أنه طبقاً للنظام الأول لا تمنح عضوية الجامعة بهيئة الاعتماد إلا بعد الحصول على الاعتماد وفق النظام الأول، وفقاً للنظام الثاني لا تفقد الجامعة عضويتها حتى لو لم تحصل على إعادة اعتماد، والفرق الآخر هو أن إعادة الاعتماد يعتمد على ما إذا كانت الجامعة قد عملت بالتوصيات التي ذكرت من قبل خلال حصولها على الاعتماد بواسطة الهيئة(٤٣).

ب: الرؤية والرسالة:

وضوح رؤية الجامعة وشرعية رسالتها وأهدافها، وترجمتها إلى مفاهيم متماسكة لتسهيل ارتباطها مع خصائص الجامعة وفرديتها، مع الأخذ في الحسبان خطة الجامعة الحقيقية، وأن تكون أساساً جوهرياً لأنشطتها التعليمية والبحثية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، مع مراعاة أن تقيم الجامعة وتقيس أنشطتها بانتظام في ضوء رؤيتها ورسالتها المحددة (٤٤).

ج – أهداف هيئات الاعتماد الجامعي في اليابان:

وتهدف هيئات الاعتماد في اليابان إلى:

– تحسين جودة الأداء التعليمي والبحثي في إطار متكامل، وتحقيق مرونة كافية في أنظمة التعليم والبحث العلمي تضمن استقلالية الجامعات، والتحسين المستمر في التعليم والبحث العلمي من خلال تأسيس أنظمة تقويم متعددة .

– تحسين جودة الجامعات اليابانية من خلال أنشطتها التقويمية في مراجعة تنظيماتها وأنشطتها للتأكد من امتلاكها المواصفات التي تضمن تحقيق أهدافها ورسالتها في توليد مصادر بشرية ذات كفاءة عالية ومؤهلة تأهيلاً جيداً (٤٥).

– تحقيق الإبداعية والتقدم الأكاديمي والاجتماعي، والاحترام الكامل للحريات الأكاديمية، وتقويم أنشطة المجتمع والتعليم العالي ككل، والإسهام في تحقيق سعادة البشرية(٤٦).

**د – معايير الاعتماد:**

**تعتبر اليابان من أول الدول التي حاولت إرساء فكرة المعايير للتقويم والاعتماد الجامعي، وإن أهم ما يميز معايير التقويم في اليابان الاستقرار وعدم السرعة في التغيير والصياغة، وقد تضمنت معايير الاعتماد ومجالاته، كما جاء في النسخة التي أصدرتها هيئة اعتماد الجامعات اليابانية JUAA في ١٥مارس ٢٠١٢ م، مجالاً رئيسياً ووصفاً لكل منها على النحو التالي(٤٧):**

**– الرسالة: وتتطلب الوضوح والدقة.**

**– البنية التعليمية والبحثية: وترتبط برسالة الجامعة وأهدافها والتأكد من أن الجامعة تضع إجراءات ضرورية لإنجاز الأنشطة التعليمية والبحثية مع ضمان تنفيذ هذه الأنظمة وإدارتها بصورة مناسبة.**

**– البرامج التعليمية والتدريس : وتتكون من ثلاثة مجالات فرعية:**

**• المنهج : ويتطلب تحديد مقررات مناسبة لتحقيق أهداف تربوية في كل مجال أكاديمي.**

**• التدريس التربوي: ويتضمن تحسين التدريس على كافة المستويات، وتحسين مهارات أعضاء هيئة التدريس بواسطة مجال أكاديمي، مع وضع نظام وطريقة مناسبين لتقديم الدعم للمساعدة في إرشاد الطلاب للحصول على درجة خاصة برامج تطوير الهيئة.**

**• منح الدرجة: تمنح الجامعة درجة خاصة في كل في مجال دراسي محدد.**

**– سياسة قبول الطلاب: يؤخذ في الاعتبار وجود صلة وثيقة بين مجالات الدراسة في الجامعة والتعليم الثانوي ومتطلبات المجتمع الحالية.**

**– الخدمات الطلابية: تقديم خدمات إرشادية وتوجيهية طبقاً لشخصية كل الطلاب لصقل القيم الإنسانية وإثرائها وتنمية الجودة والقدرة لكل طالب بفعالية خلال الحياة الجامعية.**

**– الظروف البحثية: تضمن الجامعة وجود ميزانية كافية للبحث العلمي وتقدم معامل وبيئة مرضية آمنة تتضمن معدات وتسهيلات بحثية.**

**– المساهمة المجتمعية: من خلال تبني نظام يسهل التفاعل مع المجتمع، بإيصال وعوائد الأنشطة التعليمية والبحثية إليه.**

**– الهيئة التدريسية: ويتضمن توافر معيار ملائم في اختيار أعضاء هيئة التدريس، وتقييم كل منهم من الناحية البحثية ومدى مشاركته في الندوات والمؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى توافر أنظمة لتقويم الجودة في عملية التدريس.**

– أعضاء الهيئة الإدارية: ويتضمن وجود أعضاء ملائمين ذوي كفاءة، ولديهم فهم عميق لأغراض الأنشطة التعليمية والبحثية وأهدافها.

– التسهيلات والمعدات: وتتضمن وجود مساحة كافية للمؤسسات ومبانيها تتناسب مع أنشطتها، والتأكد من توافر المعدات والتسهيلات اللازمة للبحث والتدريس.

– المكتبة والوسائط الإلكترونية: وذلك من خلال التأكد من وجود أعداد كافية من الإصدارات الأكاديمية والوسائط الإلكترونية من حيث الكمية والجودة.

– الإدارة الجامعية: وذلك من خلال التأكد من مدى توافر القواعد واللوائح المكتوبة التي تحدد دور الهيئة التدريسية والإدارية.

– الشئون المالية: يتطلب ذلك وجود مصادر مالية وإدارة مالية مناسبة لها وفقاً للخطة المستقبلية الموضوعة، مع البحث عن مصادر مالية إضافية، وعدم الاعتماد على رسوم التعليم والتمويل الحكومي.

– الدراسة الذاتية: التأكد من أن الجامعة تراجع وتقيس أنشطتها التعليمية والبحثية والتنفيذية والإدارية ومدى توافقها مع رسالتها وأهدافها.

– المحاسبية: وتكون مبنية على اللوائح والقوانين التابعة وذات الصلة، وتكون متسمة بالمصارحة والوضوح في مختلف أنشطة الجامعة، مع وضوح اللوائح والتنظيمات الخاصة بالكشف عن المعلومات المطلوبة وقت الحاجة إليها.

ثالثا: خطوات وإجراءات الاعتماد الجامعي في اليابان:

وتشتمل على الخطوات التالية [٤٨]:

– التركيز على مستوى الإنجاز مع تقويم مرتكز على المعايير: حيث تراجع الهيئة الجامعة لتحقيق رسالتها وأهدافها وأغراضها التعليمية.

– تقويم شامل متناغم يتناول تقيم مجال محدد من الدراسة وتقويم البنود الخاصة بالجامعة بصورة عامه.

– تشكل هيئة الاعتماد لجنة من المتخصصين في المجالات المختلفة تقييماً مفصلاً وشاملاً لمناقشة التقرير الخاصة بالجامعات، ثم تقدم اللجنة تقريراً عن تقويمها لكل جامعة.

بعد وصول تقرير الجامعة وتقرير اللجنة المقومة، تصدر هيئة الاعتماد توصياتها والتزاماتها وتوجيهاتها لرئاسة الجامعة، وبعد وصول توجيهات هيئة الاعتماد تقدم كل جامعة خطة لتنفيذ هذه التوصيات في موعد محدد ويتم بموجب ذلك منح الجامعة الاعتماد. إن تقويم الجامعة

في اليابان يهدف إلى تعزيز الجودة لكل مجالات الجامعة، ولا يقتصر على البحث والتعليم بل يشمل الإدارة والتمويل والهيكل التنظيمي للإدارة والإشراف على المؤسسة.

رابعاً : القوى والعوامل الثقافية باليابان التي تؤثر على نظم جودة واعتماد التعليم الجامعي:

تعكس التربية والتعليم واقع المجتمع وفلسفته وتاريخه ومدى تطوره وطموحاته وآماله، ومن هنا تختلف النظم التعليمية في المجتمعات كليا أو جزئيا باختلاف الظروف المختلفة، حيث إن لكل نظام تعليمي خصوصيته النابعة من تأثير عوامل متعددة ومن هنا تختلف الجودة من بلد إلى آخر.

١-العوامل الجغرافية:

تقع اليابان في أقصى شرق آسيا، ويحدها المحيط الهادي شرقا وبحر اليابان غرباً، وتبلغ مساحتها (٣٧٧,٨٣٥) كم، وهي عبارة عن أرخبيل يمتد في قوس ضيق يتشكل من سلسلة من الجزر تبلغ (٤٠٠٠) جزيرة، جلها جبال بركانية، لذا تحتل الجبال الجزء الأكبر من اليابان حيث تغطي (٧١%) من سطح اليابسة، يتميز مناخ اليابان بأنه معتدل طوال العام مع أمطار وفيرة، وتكثر الغابات والنباتات في المناطق الريفية ،وإن كانت البلاد تشهد في كثير من الأحيان بعض الكوارث المناخية كالأعاصير والعواصف بحكم وقوعها على المحيط الهادي، لقد كان لتلك العوامل الجغرافية تأثيرات على النظام التعليمي في اليابان، ومن تلك الآثار مثلاً أنه نظراً لكثرة الجزر وطبيعتها الجبلية الأمر الذي يعيق انتشار المدارس وتعميميها في كافة المناطق ظهر في اليابان نمط التعليم بالمراسلة، مثل التعليم الثانوي بالمراسلة الذي يستمر لمدة أربع سنوات للحصول على الشهادة الثانوية، وكذلك في التعليم العالي في الجامعات والكليات المتوسطة، كما ظهر التعليم الجامعي التلفزيوني الذي عرف بجامعة الهواء .

٢- العوامل السياسية:

يتأثر النظام التعليمي بالنظام السياسي حيث تم توجيه سياسة لتدعيم الولاء الوطني للنظام السياسي، وترسيخ القيم الجماعية وتغذية الأفراد بالمعتقدات التي تعلي من شان الانتماء القومي وتحث على التضحية بالمنفعة الشخصية في مقابل الصالح العام، فقد اكسب النظام التعليمي الأفراد الثقافة السياسية حتى أصبح لا يوجد مجال للصراعات والخلافات الحادة بينهم مما مهد السبيل لتعبئة سائر الموارد البشرية لأهداف التنمية الاقتصادية ومواجهة مشاكل وصراعات التغير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي[٤٩].

يوجد قانون خاص للتعليم ينظم جميع أموره ، وقد جاء فيه أنه يمنع تدريس التربية السياسية أو وجود أي نشاط سياسي سواء أكان يؤيد حزباً سياسياً معنياً أم لا [٥٠].

٣- العوامل الاقتصادية:

يتسم الاقتصاد الياباني بقدرته على استعادة قوته بثبات نتيجة الموازنة بين المطالب الخارجية والداخلية، وبالرغم من بطء استرجاع الاقتصاد لمكانته، فان أساس النمو الاقتصادي راسخ وتتزايد قدرته على مقاومة الصدمات، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها التوسع المستمر في اقتصاديات عبر البحار، والإصلاحات البنيوية في كل من قطاعات العمل والقطاعات المالية[٥١]، ولذا ركز التعليم على البرامج التعليمية التي يتطلبها النظام الاقتصادي سواء على مستوى التعليم العام أو التعليم العالي أو التعليم الفني والتقني.

٤- العوامل الاجتماعية:

إن العامل البشري هو العامل الفعال في بناء إمبراطورية اليابان سواء في الجوانب الاقتصادية أو العلمية أو التقنية، ويقال أن قدرات العامل الياباني أعلى مقارنة بقدرات العامل الغربي في الدول الصناعية المتقدمة مما يفسر التفوق الياباني ويتجلى في إجمإلى عدد ساعات عملة أو إنتاجه، كما أن غرس قيمة العمل المعززة بفلسفة احترام نظام العمل والتفاني فيه، تظل هي القيمة الأساسية في حياة الإنسان الياباني[٥٢].

وكما أن للثقافة المستمدة من مبادئ الكونفوشية أثراً كبيراً في الدعوة إلى ضرورة تكييف المرء لنفسه وأعماله وفقاً للجماعة داخل بنية اجتماعية هرمية تجعله جزءا لا يتجزأ منها، إن المعايير التي تم اعتمادها فى التجربة اليابانية معايير شاملة؛ فهي لم تكتف بتقييم البرامج الدراسية بل حاولت أيضا تقييم المؤسسة كلها، وتعتبر عملية الاعتماد عملية مستمرة؛ فهي لا تكتفي بإعطاء ترخيص أو اعتماد لمؤسسة بشكل نهائي بل تتم إعادة الاعتماد بشكل دوري[٥٣].

ثالثا: نظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي الليبي:

في ليبيا بدات أولى خطوات الأخذ بنظام الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في عام ٢٠٠٤، حيت صدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقا) قرار رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤م بشأن تنظيم الجهازي الإداري للجنة الشعبية العامة للتعليم العالي والبحت العلمي (سابقا) ؛حيت تضمن القرار استحداث إدارة جديدة تحت مسمى إدارة البحوت ومراقبة الجودة في التعليم العالي، واعطيت لهده الإدارة مهام وضع اللبنة الأولى لضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي والجامعي [٥٤].

وتم إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي Center For Quality Assurance and Accreditation for Higher Education Institutions

(CQAAHEI)، بموجب القرار رقم(١٦٤) لسنة(٢٠٠٦ م)، وهو الجهة المعنية قانوناً بموضوع الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا، بموضوع الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا، وتتلخص رؤيته في أن ، وإدارة المعادلة، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب شؤون اللجنة، ومكتب المراجعة الداخلية، ومكتب التوثيق والمعلومات، واللجنة الاستشارية لضمان الجودة، واللجنة الاستشارية للاعتماد، واللجنة الاستشارية للمعادلات، كما نص القرار على إنشاء فروع للمركز في(المنطقة الشرقية والجنوبية والوسطي). تم تعديل تسمية المركز فأصبح "مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية" بدلاً من "مركز مؤسسات التعليم العالي" حيث أصبح المركز يختص بكافة مراحل التعليم بليبيا، ونصت المادة (١) من قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ١٢٩ سنة ٢٠٠٩م على أن يشمل المركز المدارس والجامعات والمعاهد والمراكز التابعة لوزارة التعليم والبحث العلمي وقد كانت الوزارة مسؤولة عن التعليم الاساسي والمتوسط والجامعي والعالي.

أولاً: فلسفة اعتماد التعليم الجامعي وأهدافه في ليبيا :

تستند فلسفة جودة التعليم الجامعي الليبي إلى مجموعة من المبادئ أهمها[٥٥]:

١- الوعي بمفهوم الجودة في التعليم الجامعي لدى جميع المستويات الإدارية والعلمية بالجامعة.

٢- وجود أهداف واضحة ومحددة للجامعة يشارك في صنعها جميع العاملين بحيث تكون هذه الأهداف طويلة وقصيرة المدى.

٣- تبني فلسفة منع الخطأ وليس مجرد كشفه، والتركيز على تصحيحه وليس على لوم الأشخاص وتوبيخهم.

٤- استخدام مدخل المشكلة في تنفيذ الجودة والتغلب على المعوقات التي تواجهها باعتبارها المدخل الملائم لتحسين الجودة خاصة في البنية التعليمية.

٥- تبني استراتيجيات وطرق جديدة لتنفيذ الأعمال المختلفة والنظر إلى كل عملية من العمليات التعليمية أو الإدارية في ضوء النظام كله.

٦- انفتاح الجامعة على البيئة المحيطة بمؤسساتها المختلفة.

٧- تطبيق مبادئ التعليم المستمر والتدريب المتواصل للعاملين على الجودة.

٨- الاعتماد على الرقابة الذاتية والتقويم الذاتي بدلاً من الرقابة الخارجية.

ثانياَ: هيئات الاعتماد الجامعي في ليبيا :

نتيجة لظهور الأنماط التعليمية الجديدة والتوسع فيها تم إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي (CQAAHEI) بموجب القرار رقم(١٦٤) لسنة(٢٠٠٦ م)، وهو الجهة المعنية قانوناً بموضوع الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا.

أ- الرؤية والرسالة:

وتكمن رؤية المركز في التطلع أو الطموح لما يجب أن يكون عليه حال ومكانتها والفئات الذين تخدمهم في المستقبل[٥٦]؛ أما عن رسالة المركز فهي تصميم وتطوير وتطبيق نظام شامل للتقويم وضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي الوطنية من أجل تطوير العملية التعليمية للوصول إلى أعلى مستويات الجودة والكفاءة والتميز بما يمكنها من الارتقاء بمستوى الخريجين والأنشطة البحثية والمعرفية للإسهام في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية، والمنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية[٥٧].

ب – أهداف مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم:

ويسعي مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف طبقاً لخطته الاستراتيجية(٢٠١٢-٢٠١٧م) ويمكن الإشارة إليها في الآتي[٥٨]:

١. نشر ثقافة الجودة والتطوير المستمر والتقويم والاعتماد بين الأوساط الجامعية والأكاديمية.

٢. اقتراح السياسية العامة لتقويم الأداء وضمان الجودة والاعتماد للمؤسسات التعليمية كافة.

٣. وضع أسس ومعايير وشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي، وتعديلها وتطويرها في ضوء السياسة العامة للتعليم.

٤. إنشاء نظام موحد ملزم لجميع المؤسسات التعليمية.

٥. اتخاذ القرارات باعتماد المؤسسات التعليمية واعتماد برامجها طبقا لهذه الأسس والمعايير.

٦. تعريف المجتمع ومؤسساته المختلفة بواقع المؤسسات التعليمية من حيث جودة المستوى التعليمي.

٧. تحقيق التميز والكفاية والجودة في أداء العناصر المكونة للمؤسسات التعليمية كافة.

٨. تشجيع المؤسسات التعليمية على التطوير والتحسين المستمرين لأنشطتها وبرامجها التعليمية والتدريبية المختلفة.

٩. اقتراح الخطط والمقررات العلمية والبرامج التدريبية للمؤسسات التعليمية الأهلية.

١٠. تشجيع روح المنافسة بين المؤسسات التعليمية لتجويد العملية التعليمية.

**ج- معايير الاعتماد:**

**قام مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بليبيا بإعداد قائمة بالمعايير التي يتم من خلالها تقييم مؤسسات التعليم الجامعي، ومن ثم اعتمادها، وقد تضمنت ما يلي[٥٩]:**

**الرؤية والرسالة والأهداف – التنظيم الإداري – البرنامج التعليمي – هيئة التدريس – خدمات الدعم التعليمية – الشؤون الطلابية – المرافق – الشئون المالية – البحث العلمي وخدمات المجتمع والبيئة – إدارة ضمان الجودة والتحسين المستمر – الشفافية والنزاهة.**

**د- خطوات وإجراءات الترخيص والاعتماد في ليبيا:**

**تمر عمليات الحصول على الترخيص أي الحصول على إذن للمضي في إجراءات الاعتماد لمؤسسات التعليم الجامعي الليبي بعدة مراحل هي[٦٠]:**

- **طلب الترخيص.**
- **الاعتماد المبدئي المؤسسي.**
- **الاعتماد المبدئي البرامجي.**
- **الاعتماد النهائي المؤسسي.**
- **الاعتماد النهائي البرامجي.**
- **ضمان الجودة.**

**ثالثا: القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على نظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي بليبيا**

**هناك العديد من القوى والعوامل التي تؤثر علي نظم الجودة في أي دولة من الدول؛ ومنها الموقع الجغرافي، والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه الدولة؛ وسنتناول ذلك بالتفصيل كما يلي:**

**١: العوامل الجغرافية:**

**لم يعد الموقع الجغرافي للدول مجرد أبعاد على دوائر العرض وخطوط الطول، بل أصبح – أيضا – جملة موارد الدولة الطبيعية القابلة للاستثمار، وهكذا أصبح للموقع الجغرافي أبعاده الاقتصادية، فالبعد الاقتصادي للموقع يبدأ بما يؤدي إليه هذا الموقع من نظم مناخية متباينة تؤدي إلى نتائج اقتصادية واسعة المدى, وإلى توفير ظروف مواتية لتجميع السكان، وللاستغلال الاقتصادي للمكان مدى صلاحيته واتساعه لتحقيق العمق السوقي والعسكري[٦١]، فقد أعطى البعد الجغرافي للدولة الليبية دوراً أفريقيًّا ضاعف من حركة تفاعلها الإقليمي مع دول الجوار**

الأفريقي، فهي تمتد على مساحة كبيرة من الأرض في طرف القارة الأفريقية الشمالي، وتمتد حدودها من ساحل البحر المتوسط شمالاً، وتستمر جنوبًا إلى أن تلتقي مع حدود كل من جمهوريتي النيجر وتشاد,أما شرقًا فتسير الحدود مع جمهوريتي مصر والسودان,وغربًا مع حدود جمهوريتي تونس والجزائر(٦٢).

إن مناخ الدولة الليبية يتمتع بمميزات ملائمة للاستقرار البشري غير أن طبيعة الإقليم المناخية ومساحته الشاسعة التي تعاني في معظمها من الجفاف والتصحر والنقص الحاد في المياه، أنتجت جملة من الصعوبات التي انعكست على كيان الدولة السياسي والاقتصادي وعلي سياساتها التعليمية(٦٣).

ونتيجة لهذه المساحة الشاسعة وتوزيع السكان عليها مع الحرص على إتاحة فرص التعليم الجامعي لكل أبناء الوطن كان لابد من إنشاء الجامعات والكليات في المناطق الريفية والبعيدة عن مراكز المدن الرئيسية، وكان الحل في تلك الفترة إنشاء الكليات الجامعية في أماكن غير مخصصة للتعليم الجامعي، وساعد هذا على التحاق الطلاب بالتعليم غير انه أدى إلى تدني نظم ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي.

٢: العوامل السياسية:

لم يحظ التعليم الجامعي بأي اهتمام في العهد العثماني أو الايطإلى ولا في عهد الإدارتين الفرنسية والبريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تؤسس أي مؤسسة تختص بالتعليم الجامعي في ليبيا، وتأخر هذا الأمر إلى ما بعد الاستقلال بحوإلى ٤ سنوات تقريباً عندما صدر المرسوم الملكي بتأسيس الجامعة الليبية، ولقد مر النظام التعليمي الجامعي بليبيا بمرحلتين مختلفتين قبل أحداث ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، حيث كانت الأولى (١٩٥٢-١٩٦٩) قبل نظام القذافي وفيها كانت بداية التعليم الجامعي حيث تم تأسيس أول جامعة في بنغازي عام١٩٥٥م.

الفترة الثانية من (١٩٦٩-٢٠١١)، وتميزت بالتوسع الكبير في التعليم الجامعي، كما شهدت هذه الفترة في السبعينيات وضعاً اقتصادياً زاهر ساعد الدولة آنذاك على الإنفاق على التعليم الجامعي بشكل كبير، لكن هذا لم يستمر في الثمانينيات بعد اتخاذ ايدلوجية جديدة تستند على "الكتاب الأخضر" الذي أكد على ضرورة اتباع نظام الاشتراكية الشعبية، وقد مرت الدولة الليبية في هذه الفترة بعزلة عن المجتمع الدولي لمدة عشر سنوات تقريباً وخاصة في علاقاتها مع الدول الغربية؛ حيث فرضت عليها عقوبات دولية من قبل الأمم المتحدة لأسباب سياسية، وكان رد الفعل من السلطات الليبية آنذاك إيقاف الدراسة باللغة الإنجليزية في جميع المؤسسات التعليمية، والاتجاه إلى تعريب المناهج وتدريسها باللغة العربية، وهذا أدى بدوره إلى انخفاض

مستوى الجودة لدى الخريجين والمؤسسات التعليمية، كما كان لاعتماد الدولة على النفط والتغييرات الاقتصادية في سعره في تلك الفترة أثر سلبي على تمويل الإنفاق علي الجامعات، ونتيجة للحاجة الماسة للتعليم الجامعي فتح المجال إمام الجامعات الخاصة. وبعد ذلك علقت الأمم المتحدة العقوبات المفروضة علي ليبيا في إبريل ١٩٩٩ وتخلصت من أسلحة الدمار الشامل وعأدت إلى المجتمع الدولي.

وبدأت السلطات الليبية في إصلاحات اجتماعية واقتصادية، ورغم هذه التحديات التي مرت بها ليبيا عقدت عدة لقاءات خلال الفترة بين ١٩٩٥-٢٠٠٥ لأجل الإصلاح في سياسات التعليم الجامعي والعالي(٦٤)، وفعلاً ومن خلال عمل الباحث في احدي الجامعات الليبية "جامعة المرقب" لوحظت مساعٍ كبيرة من أجل تطوير التعليم الجامعي وإعادة النظر في اللوائح والقوانين.

وفور تشكيل المجلس الانتقإلى الليبي في فبراير ٢٠١١م قام بإعلان دستور مؤقت للبلاد، وتم الاعتراف الرسمي من قبل الأمم المتحدة بالحكومة الانتقالية الليبية الجديدة في أكتوبر ٢٠١١م، وبسبب هذه الأحداث لم يتغير وضع التعليم الجامعي الليبي إلا في صدور عدد قرارات بإنشاء عدد من الجامعات بدون دراسة أو جدوى اقتصادية، ولأن البلاد تمر بعدم استقرار سياسي فقد ترك الكثير من أعضاء هيئة التدريس الوافدين البلاد مما سبب نقصاً في الموارد البشرية التي يحتاج إليها قطاع التعليم الجامعي، كما أن تداعيات الانقسام السياسي أثرت على مؤسسات التعليم الجامعي كغيره من القطاعات بسبب الصراعات المسلحة التي اندلعت في البلاد، والتي أدت إلى تعرض بعض الجامعات مثل جامعة بنغازي للحرق والتدمير وإيقاف الدراسة بها وكذلك غيرها من الكليات بالمدن الأخرى(٦٥).

٣: العوامل الاقتصادية:

لقد هيمنت الفلسفة الاشتراكية على الاقتصاد الليبي، وارتبطت السياسة الاقتصادية في ليبيا بالتحولات الهيكلية التي مر بها النظام السياسي منذ عام ١٩٧٧م، والتي جاءت تطبيقاً للأطروحات الفكرية والأيديولوجية للقيادة الليبية، إذ تم تطبيق الاشتراكية الجديدة حسب تصورات العقيد معمر القذافي التي صاغها في الكتاب الأخضر، (النظرية العالمية الثالثة، الفصل الثاني: حل المشكلة الاقتصادية)(٦٦).

وبشكل عام يمكن القول أن الاقتصاد الليبي بعد عام ١٩٦٩م مر بثلاث مراحل رئيسة، تم في المرحلة الأولى: تأميم القطاع الخاص الأجنبي لتحرير الاقتصاد الوطني؛ وشهدت المرحلة الثانية: إنشاء القطاع العام وفق النهج الاشتراكي الجديد الذي يركز على تدخل الدولة في كافة

النشاطات الاقتصادية؛ تم في المرحلة الثالثة (١٩٧٤م – ١٩٧٥) تأميم القطاع الخاص الوطني، وتناول ذلك معظم النشاطات الخدمية كالتجارة الخارجية والنقل العام والفنادق والمقأولأت، وتولت الدولة مسؤولية إدارتها عن طريق شركات عامة.

وفي الثمانينيات نتيجة ما ذكرنا من قبل بسبب الانخفاض المفاجئ لسعر النفط والنمو السريع في عدد السكان وزيادة عدد الطلاب بالجامعات وعدم ربط المؤسسات التعليمية بما تحتاجه الأنشطة الاقتصادية من القوى العاملة المؤهلة وسد احتياجات المجتمع بالإضافة إلى ظهور الفساد الإداري في القطاع العام وانخفاض الكفاءة الداخلية للعديد من الكليات وتشير هذه النتائج أن تمويل مؤسسات التعليم الجامعي كان يعتمد على القطاع العام التي لم تكن مجدية.

وفي عام ٢٠٠٣ اتجهت الدولة إلى الخصخصة حيث أعلنت اللجنة الشعبية سابقاً(رئيس الوزراء) عن خطة شاملة للخصخصة أو التصفية وشملت هذه الخطة أغلب الشركات الممولة من الحكومة وكان من بينها قطاع التعليم العالي، وكانت هذه الخطة تهدف إلى ثلاثة أهداف رئيسية : توزيع الثروة النفطية بين المواطنين الليبيين، والحد من تدخل الدولة، والتقليل من الاعتماد على الدولة في التمويل ويشمل ذلك الجامعات.

٤: العوامل الاجتماعية:

تعد الدولة الليبية الأصغر في معيار أفريقيا في عدد السكان، ومن بين أقل البلدان المأهولة بالسكان، وقد أثر هذا بدوره على النشاط الاقتصادي، فليبيا مثل العديد من الدول النامية تعاني – في الحقيقة – من هيكل يخل بتوازن التوظيف؛ وذلك بسبب كثرة المهارات الفائضة والمؤهلة لبعض الوظائف، ونقص المهارات المطلوبة لوظائف أخرى(٦٧). إن السكان هم القوة الاجتماعية التي يستند إليها النظام السياسي ، وتتضح أهمية التركيبة الاجتماعية والدينية في أنه على الرغم من قلة السكان فإن هذه التركيبة كان لها أثر في سياسة ليبيا التعليمية؛' فإن الموقع الجغرافي الليبي بتضاريسه وسكانه ومناخه كان له أثر كبير في توجيه السياسة الليبية تجاه أفريقيا، وفي هذا السياق يجب أن لا ننسى أن ليبيا قامت بفتح الحدود أمام المواطنين العرب والأفارقة، وشجعتهم على الإقامة والتملك مثلهم في ذلك مثل المواطن الليبي.

رابعا : مقارنة نظم الجودة و الاعتماد الجامعي بين اليابان وليبيا:

باستعراض نشأة هيئات الاعتماد الجامعي وتطورها في كل من اليابان وليبيا، يتضح الاختلاف الكبير بينهم من هذه الناحية؛ نجد اليابان قد تأسست فيها هيئات الاعتماد الجامعي في عام ١٩٤٧ بعد الحرب العالمية الثانية، وقامت الهيئة اليابانية بوضع نموذج مشابه لما هو في مؤسسات الاعتماد الإقليمية بالولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا السبب فان المؤشرات أو البيانات

المطلوبة من أجل الاعتماد مشابهة بشكل كبير إلى تلك الموجودة في مؤسسات الاعتماد الأمريكية. لكن هناك بعض الاختلافات منها أن العضوية فى جمعية الاعتماد الياباني**JUAA** العضوية ليست لازمه لممارسة الجامعات اليابانية لعملها، كما عملت وزارة التربية والثقافة والرياضة والتكنولوجيا والعلوم على إنشاء منظمة أخرى لتقييم الجامعات والكليات عام ٢٠٠٠، وهي المؤسسة الأكاديمية للدرجات العلمية وتقييم الجامعات، ، بالإضافة إلى أن وزارة التربية والتعليم والتكنولوجيا باليابان لها دور كبير في الإشراف على هيئات الاعتماد باستثناء جمعية اعتماد الجامعات اليابانية **JUAA**.

أما بالنسبة لليبيا: تم تأسيس مركز ضمان الجودة والاعتماد الجامعي سنة ٢٠٠٦م بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٦م ويتبع اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي والبحث العلمي سابقاً "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي"، وجاء هذا التأسيس متأخر جداً مقارنة باليابان وكدلك الاختلاف في فلسفة الجودة والاعتماد ففي اليابان تنبع فلسفة الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي من التقاليد اليابانية التي توجه الأفراد نحو إتقان العمل ومحاسبة النفس والالتزام بأداء أدوارهم بجدية، واعتبار أنفسهم قدوة في سلوكهم، بالإضافة إلى تقدير القيمة الاجتماعية للإنسان، وصياغة مبادئ الجودة من منظور تنافسي، والتأكيد على عمليات التقويم والتطوير. وقد ترتب على أهمية تطبيق الجودة والاعتماد الجامعي وما يحققه من مزايا وفوائد للتعليم الجامعي خاصة والمجتمع عامة، والدولة الليبية فتتبع فلسفة جودة التعليم الجامعي من مجموعة من المبادئ أهمها: الوعي بمفهوم الجودة في التعليم الجامعي لدى جميع المستويات الإدارية والعلمية، ومشاركة الجميع عند وضع الخطط وتبني فلسفة منع الخطأ، وانفتاح الجامعة على البيئة المحيطة بها والاعتماد على الرقابة الذاتية والتقويم الذاتي، والتعليم المستمر والتدريب المتواصل على تطبيق الجودة..وفيما يلي عرض للعناصر المقارنة بين الدولتين:

**جدول المقارنة بين تجربة الدولتين**

| عناصر المقارنة | اليابان | ليبيا |
|---|---|---|
| ١- الرؤية والرسالة | - وضوح ودقة وشرعية رؤية ورسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها وترجمتها إلى واقع.<br>- تحسين جودة الجامعات اليابانية من خلال أنشطتها التقويمية في مراجعة تنظيماتها وأنشطتها للتأكد من امتلاكها المواصفات التي تضمن تحقيق رسالتها. | - تشجيع روح المنافسة بين المؤسسات التعليمية لتجويد العملية التعليمية.<br>- اقتراح الخطط والمقررات العلمية والبرامج التدريبية.<br>- إعداد تقارير مفصلة عن المؤسسات التعليمية في نهاية مراحل زمنية محددة يوضح مستواها ونواتجها بأدوات القياس المختلفة. |
| ٢- الأهداف | - العمل على تحسين جودة الأداء التعليمي والبحثي في إطار متكامل.<br>- توكيد ضمان الجودة بالمؤسسات التعليمية.<br>- تحقيق مرونة الأنظمة التعليمية والبحثية لضمان استقلالية الجامعات.<br>- التنوع في الجامعات والتحسين المستمر.<br>- تحسين جودة الجامعات اليابانية.<br>-تحقيق الإبداعية والتقدم الأكاديمي. | - نشر ثقافة الجودة والتطوير المستمر.<br>- إنشاء نظام موحد ملزم لجميع المؤسسات التعليمية.<br>- تشجيع روح المنافسة بين المؤسسات التعليمية لتجويد العملية التعليمية. |
| ٣- تبعية هيئات الجودة والاعتماد | -هيئة خاصة مستقلة تطوعية بالإضافة إلى هيئات أخرى حكومية تتبع وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا. | - المركز يتبع وزير التعليم العالي. |
| ٤- أنواع هيئات الاعتماد | يوجد هيئات لضمان الجودة متنوعة،طوعية وحكومية وجميعها تسعى لتحقيق جودة التعليم. | المركز الوطني لضمان الجودة الليبي وهو الجهة الوحيدة المسؤولة عن الجودة والاعتماد. |
| ٥- معايير التقويم | الرسالة والأهداف، والتنظيم ومدى ارتباطه بالرسالة والأهداف، وسياسة القبول وممارساته، والمناهج، والأنشطة البحثية، والهيئة التدريسية، والأجهزة، ومصادر المعلومات، وحياة الطالب وبيئته، والإدارة | الرؤية والرسالة والأهداف والتخطيط الاستراتيجي، التنظيم الإداري،البرنامج التعليمي، هيئة التدريس، خدمات الدعم التعليمية، |

| | | |
|---|---|---|
| | الجامعية، والرقابة والتقويم. | الشؤون الطلابية المرافق، الشؤون المالية، البحث العلمي وخدمات المجتمع البيئة، إدارة ضمان الجودة والتحسين المستمر، الشفافية والنزاهة. |
| تمويل هيئات الاعتماد | اعتماد اليابان على التمويل الحكومي لاعتماد الجامعات اقل من (٢٠%)، تتلقى تمويلا من الإدارات العامة للدولة، بالإضافة إلى مساهمة الطلاب في بعض الرسوم الدراسية | رسوم إصدار شهادات الاعتماد للكليات والجامعات والمعاهد العليا – رسوم التظلم من والمنح والتبرعات |

**من خلال الجدول نلاحظ وجود اختلاف في أغلب العناصر التي تم عرضها بين الدولتين فتجد اليابان لديها هيئة تطوعية لاعتماد التعليم الجامعي واحدة بالإضافة هذه الهيئة لديها هيئات ووكالات للاعتماد الجامعي حكومية تتبع وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا، كما أن اليابان تختلف عن دولة ليبيا في معايير التقويم، والجمع بين هيئات خاصة طوعية وأخرى حكومية، بينما ليبيا لديها هيئة واحدة تحت مسمى المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية وتتفق اليابان مع ليبيا في عدم وجود جهات تقوم بتقييم هيئات الاعتماد الجامعي. وعلى الرغم من هذا الأسلوب الإداري الذي تلتزم به الدولتين، فيما يتعلق بمعايير الاعتماد الجامعي هناك اختلاف مسميات معايير الاعتماد وعددها؛ في اليابان تمثلت معايير التقويم والاعتماد في١٥ معياراً، وفي ليبيا تحتوي معايير التقويم والاعتماد ١١ معياراً.**

**خامساً النتائج و التوصيات:**

**أ- النتائج:**

**١- إن الاهتمام بنظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي يعود بصفة أساسية إلى ظهور العولمة والثورات التكنولوجية والمعلوماتية والمعرفية المتسارعة.**

**٢- إن ليبيا قد تأخرت في الأخذ بنظام الجودة والاعتماد وإنشاء هيئات مقارنة بالعديد من الدول النامية.**

**٣- إن نجاح هيئات ضمان الجودة والاعتماد يحتاج لعدة شروط منها: الرؤية الواضحة، الرسالة والأهداف المحددة بدقة، الاستقلالية الكاملة لإدارة شؤونها الإدارية والمالية، والشفافية في كل أعمالها، والمشاركة المجتمعية، والموارد والإمكانات المادية والبشرية.**

**٤- تعتبر نظم الجودة والاعتماد مدخلاً مهماً لتطوير التعليم الجامعي وتحقيق الجودة والتميز والتشجيع على التنافس، والتعرف على الايجابيات وتجاوز السلبيات.**

**٥- إن نجاح تحقيق جودة التعليم الجامعي واعتماده تحتاج إلى استقلالية الجامعات والكليات لإدارة شؤونها الإدارية والمالية كما تحتاج إلى دعم التمويل الذاتي والشراكة مع مؤسسات المجتمع الخدمية والإنتاجية.**

**٦- إن تحقيق نظم الجودة والاعتماد نجاح للتوازن المطلوب بين مبدأ الاستقلالية ومبدأ المحاسبية ويضمن للجامعات استقلالها.**

**٧- يعتبر الاعتماد الأكاديمي حافزاً للارتقاء بالعملية التعليمية ككل ووسيلة لزيادة ثقة المجتمع على مستوى خريجيه وكذلك تحقيق توقعات المستفيدين.**

**ب- التوصيات:**

**١) وضع قانون ينظم عمل الجامعات وتعمل في ظله الإدارة الجامعية، وجعله مناسب ويتوافق مع متغيرات العصر مع التأكيد على استقلالية الجامعات ومنحها الحرية التامة لإدارة شؤونها الإدارية والمالية، كما هو معمول به في اليابان.**

**٢) تعديل النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم الجامعات الليبية ليتواءم مع المتغيرات المحلية والعالمية ومع التحديات الجامعية، وإجراء المراجعة المستمرة لها.**

**٣) تشجيع الجامعات بالانفتاح على العالم الخارجي من خلال البعثات الدراسية والمهام العلمية والدورات التدريبية ومن خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة المعلومات الدولية وكذلك من خلال الاتفاقيات الدولية في مجال تبادل الخبرات العلمية.**

**٤) التأكيد على تقييم الأداء الجامعي بصفة دورية في جميع المجالات وكافة المستويات والتغلب على المشكلات التي تواجه العملية التعليمية، والعمل على الترابط والانسجام بين سياسة التعليم الجامعي وخطط التنمية في المجتمع.**

**٥) نشر ثقافة التبرع والوقف والهبات للجامعات وتوضيح أجرها وفق الشريعة الإسلامية عن طريق وسائل الإعلام والصحف ، والاستفادة من التجارب الناجحة مثل تجربة ماليزيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في عملية الوقف و الهبات والتبرع.**

**٦) وضع أهداف محددة ووظيفية تنطلق من مبادئ الفلسفة الجامعية وتقوم على التحديد الدقيق لنواتج العملية التعليمية، على أن توضع في إطار محدد يعبر عن أولوياتها وأساليب تنفيذها، وأن تراعى في هذا الإطار الشمولية والمرونة واحتياجات المستقبل، وكذلك يجب أن تكون الرسالة واضحة ومحددة.**

**٧) تحويل المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية إلى الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد لتصبح هيئة مستقلة على بشرط أن تكون تبعيتها للسلطة التشريعية الليبية والمتمثلة الآن في البرلمان.**

**٨) منح الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد المقترحة الاستقلالية الكاملة لإدارة شؤونها الإدارية والمالية ودعمها في السنوات الخمس الأولى من الميزانية العامة للدولة.**

**٩) السماح للهيئة المقترحة بالتعاون وتوقيع الاتفاقيات مع الهيئات المناظرة لها من أجل تبادل الخبرات والاستفادة منها، وكذلك المشاركة في التقييم الخارجي للمؤسسات التعليمية كما هو موجود في اليابان.**

## المراجع

[١] – خديجة منصور بوزقية، ضمان جودة التعليم العالي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، القاهرة، الفترة٢-٣ سبتمبر ٢٠١٢، ص١.

[٢] – هيثم بيزان، نحو رؤية استراتيجية مستقبلية لتحديث جامعة ناصر وتطويرها، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، الفترة٢-٣ ديسمبر ٢٠١٢، القاهرة

[٣] – صالح أحمد عبابنة، "تقييم جودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي المجلد الرابع، ع (٨)، جامعة مصراتة، ليبيا، ٢٠١١م، ص٧.

[٤] – ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، الجزء الأول، دار المعارف، د.ت، ص٧٢٠.

[5] - Council for Higher Education Accreditation (CHEA) , Accreditationand assuring quality in distance learning no.1,2002,p.2

[٦] – اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي بالجماهيرية العربية الليبية، مكتب التوثيق والمعلومات، ليبيا، ٢٠٠٥م، ص١٢

[٧] – منير البعلبكي: المورد، ط٣٠، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٦م، ص٢٤.

[٨] – وزارة التعليم العالي، مشروع ضمان الجودة والاعتماد، دليل الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٥.

[٩] – المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، ليبيا، مرجع سبق ذكره، ص٤٢

[١٠] – حسين سالم مرجين، المركز الوطني لضمان جودة التعليم في ليبيا (التحديات –الفرص) خلال المدة من٢٠٠٦-٢٠١٤م، بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، الإمارات العربية المتحدة ، في الفترة من ٦-٢٠١٦/٢/١١م، ص ص٣٠-٤٤.

[١١] – إبراهيم مسعود الفرجاني، مدى استعداد مؤسسات التعليم العالي الليبية لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي الثالث، تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، ٢٨ ابريل–١ مايو، الأردن، ٢٠١٤م.

[١٢] – إبراهيم عباس الزهيري ، إعلان بولونيا في أوروبا وقوس قزح باليابان كمداخل لتطوير التعليم العالي ومدى الإفادة منها في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العربي السادس– الدولي الثالث، تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة ، كلية التربية النوعية ، جامعة المنصورة ، المنصورة ، في الفترة ١٣–١٤ أبريل ٢٠١١، ص ص٢٦، ٣٨.

[١٣] – رائد حسين الحجار ، التربية اليابانية في الاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي والدروس المستفادة منها، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر التربوي الخامس، جودة التعليم الجامعي، كلية التربية ، جامعة البحرين ، مملكة البحرين، الفترة ١١–١٣ أبريل ، ٢٠٠٥م، ص ص٢٦٠، ٢٦١.

[14] - Jalal A. Al-Hadi Salem Abider, Financing Policy for Higher Education and the Role of the Private Sector in Libya, A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy to the School of Political, Social and International Studies, at the University of East Anglia, Norwich, and Norfolk, UK,2016,p.26-30

[15] - Abdalmonem Tamtam, Higher education in Libya, system under stress, International Conference on Education and Educational Psychology , School of Mechanical and Manufacturing Engineering, Dublin City University. Ireland ,2011,p.746.

[16] - Bern Mulveya, Christine Winskowski and Keith Comer, University Accreditation Developments in Japan, Matching or Moving Beyond the US Process?, Higher Education Policy International Association of Universities, Vol. 13,2011.pp.12-22.

[17] - Rie Mori, Accreditation Systems in Japan and the United States: A comparative Perspective on Governmental Involvement, New Directions For Higher Education, No. 145,vol,34, Spring 2009.pp.155-156.

[١٨] – بيومي محمد ضحاوي ومحمد إبراهيم خاطر، نظم التعليم والاتجاهات العالمية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠١٥م، ص ص ٥٤–٥٦.

[١٩] – ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء (٢)، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٨٧ ، ص ٧٢.

[٢٠] – يوسف حجيم الطائي، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، دار الأمل للنشر، عمان، ٢٠٠٨م، ص٢٢.

[٢١] – المركز الوطني لضمان جود واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، المصطلحات والمفاهيم، ليبيا، ٢٠١٠، ص ١٠.

[٢٢] – السيد عبد العزيز البهواشي، معجم مصلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٥٧.

[٢٣] – أميرة مأمون عرفات، تطوير الإدارة الجامعية في مصر باستخدام آليات ضمان الجودة والاعتماد، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كليه التربية، جامعة طنطا، ٢٠١٢م، ص٨٠.

[24] - Noha Elassy, "The Concepts Of Quality, Quality Assurance and Quality Enhancement", Quality Assurance in Education, Vol. 23 Iss 3, 2015, p.251.

[٢٥] – أحمد إبراهيم أحمد، الجودة الشاملة في التعليم من منظور إسلامي، الندوة العلمية الثانية نماذج عربية وعالمية في ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة طنطا، في الفترة من١٧-١٩ مارس ٢٠٠٩م، ص٢٥٣.

[٢٦] – الآية٨٨، سورة النمل.

[٢٧] – الآية٣٠، سورة الكهف.

[٢٨] – الطبري، المعجم الأوسط، دار الحرمين-القاهرة، ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله، برقم٨٩٧، ٢٧٥/١.

[٢٩] – سماح زكريا محمد، متطلبات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق على جامعة بنها، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١١م، ص ٢٣.

[٣٠] – محمد صبري حافظ، السيد محمود البحيري، اتجاهات معاصرة في إدارة المؤسسات التعليمية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٩١.

[٣١] – المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، ص١٤.

[٣٢] – رائد حسين الحجار، التجربة اليابانية في الاعتماد وضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي والدروس المستفادة منها، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٦٢، ٢٦٣.

[33] - Quality Assurance and Evaluation System in Japan www.scielo.php?script = sci_arttex&-pid=s1414.

[34] - Quality Assurance For Higher Education In Japan, National Institution For Academic Degree And University Evaluation,2012,p.6.

[٣٥] – صلاح الدين المدبولي، التربية ومشكلات المجتمع، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص ص١٨٤-١٨٤.

[٣٦] – محمد شلش العكيلي، ما السر في نجاح تجربة اليابان بعد انهزامها في الحرب العالمية الثانية، جريدة البينة، العراق، ٢٠١٤/١٠/٩م، ص٤.

[٣٧] – أشرف محمود أحمد ومحمد جاد حسين، ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير الاعتماد الدولية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ص١٩٠-١٩١.

[٣٨] – سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد الزيادات ، الجودة في التعليم (دراسة تطبيقية)،دار الصفاء للنشر عمان ٢٠٠٨ ، ص٩٦.

[٣٩] – سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد الزيادات، مرجع سابق، ص٩٦.

[40] - Accreditation Policy of Higher Education: A Case Study of Japan, International Journal for Cross-Disciplinary Subjects in Education (IJCDSE), Special Issue Volume 3 Issue 1, 2013,p1418.

[41] - Quality Assurance and Evaluation System in Japanese Higher Education http://dx.doi.org/10.1590l

[42] - Ohnaka, Introduction of an Accreditation System in Japan, European Journal of Engineering, Vol.26, No3,2001,p.2.

[٤٣] – سوسن شاكر مجيد، تقويم جودة الأداء في المؤسسات التعليمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٧٦.

[44] - Ohnaka,OP.Cit,p.3.

[٤٥] – دلال بنت منزل النصير، تجارب بعض الجامعات العالمية والعربية والمحلية في تطبيق الجودة سعيا نحو التميز، بحث مقدم للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية: نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩م، ص١١.

[46] - University council, A vision of university in the21st century and reform measures, Tokyo Mext, 1998, P.31.

[47] - JAUU, 2012, PP.2-12

[٤٨] – أشرف محمود أحمد ومحمد جاد حسين، ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير الاعتماد الدولية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص١٩٢.

[٤٩] – احمد عباس عبد البديع، المقومات السياسية للنهضة اليابانية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٧٣، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٢٦.

[٥٠] – أحمد عبد الفتاح الزكى، التجربة اليابانية في التعليم، دار الوفاء، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص٦٩ .

[51] -Toshihiko Fukui, New Framework for The Conduct of Monetary Policy-Toward Achieving
sustainable Economic Growth with price Stability, Japan Camper of Commerce and Industry,Japan,2006,p.1.

[٥٢] – عبد الغنى عبود وبيومي ضحاوي وعادل عبد الفتاح سلامة وعبد الجواد السيد بكر، مرجع سبق ذكره، ص٣٧٩.

[53] - M. Ohnami & H. Hokama, op. cit,p.112.

[٥٤] – حسين سالم مرجين، المركز الوطني لضمان جودة التعليم في ليبيا (التحديات– الفرص)، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٤، ٢٠١٦م، ص ص٣٥-٣٦.

[٥٥] – مسعود عبد الله الدعوب وعبد الرحيم حسن عبد الرحيم، تطوير جامعة عمر المختار في ليبيا في ضوء مدخل الجودة الشاملة، جامعة عمر المختار، ليبيا، ٢٠٠٩م، ص٢٦.

[٥٦] – مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، دليل ضمان الجودة والاعتماد، المرجع السابق، ص١٠.

[٥٧] – المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، التقرير النهائي، ٢٠١٢م، ص٦.

[٥٨] – مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، دليل ضمان الجودة والاعتماد، مرجع سبق ذكره، ص١٢.

[٥٩] – مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي: دليل ضمان الجودة والاعتماد، مرجع سابق، ص ص٣-٣٤.

[٦٠] – إبراهيم مسعود الفرجاني، مدى استعداد مؤسسات التعليم العالي الليبية لتبني فلسفة إدارة الجودة الشاملة، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي الثالث، تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، ٢٨ إبريل-١ مايو، الأردن، ٢٠١٤، ص١٧.

[٦١] – محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢م، ص٥

[٦٢] – جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ١٣٩.

[٦٣] – محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ١٩٩٠م، ط٢، ص ٨

[٦٤] – محمود عاطف البنا، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٣٦.

[٦٥] – دستور ليبيا الصادر عام٢٠١١ شاملا تعديلاته لغاية عام ٢٠١٢.

[66] - Vondrewalle, Drirk, Libya Since Independence: Oil And Start Building, Lthaca, N.Y: Cornell university Pres 1998,PP.138. 140

[67] - R.Mabro: "Labour Supplies And Labour Stability A Case Study Of The Oil In Justry In Libya", Oxford University, Institute Of Economics and Statistics 4November 1970, P.4.

**الملخص :**

**إن التقدم الباهر الذي حققته اليابان في مجال نظم الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي ، جعل العديد من الدول تسعى للاستفادة من هذه التجربة ، وحيث إن نظم الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي في ليبيا مازال بحاجة إلى الإصلاح والتطوير ، فمن الضروري دراسة التجربة اليابانية والاستفادة منها ، وهذا ما دفع الباحث إلى إجراء دراسة مقارنة لنظم الجودة والاعتماد بين اليابان وليبيا ، وقد توصل الباحث باستخدام المنهج المقارن إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يستفاد منها في تطوير نظم الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في ليبيا.**

**الكلمات الافتتاحية : نظم الجودة ، والاعتماد ، اليابان ، ليبيا.**

**Abstract:**

**Japan's remarkable progress in the quality and accreditation systems of university education has made many countries seek to benefit from this experience. As the quality and accreditation systems in university education in Libya still need to be developed and reformed, it is necessary to study and benefit from the Japanese experience. The researcher led to a comparative study of quality and accreditation systems between Japan and Libya. The researcher used the comparative approach to a set of results and recommendations to be used in the development of quality systems and accreditation in university education in Libya.**

**keywords: Quality Systems, Accreditation, Japan, Libya.**